المحاضرة العاشرة: شركات الأموال

شركة المساهمة

شركات الأموال هي الشركات التي تقوم على الاعتبار المالي، حيث يؤخذ فيها بما يقدمه كل شريك من حصة مالية دون مراعاة لشخصية الشريك، وارتكازها على الاعتبار المالي وحده جعلها أداة التقدم الاقتصادي في العصر الحديث، نظرا لما تتسم به من خصائص جمع رؤوس الأموال اللازمة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية الكبرى التي يعجز أمامها الأفراد وشركات الأشخاص بإمكاناتها المحدودة.

وتعتبر شركات الأسهم هي المثال الممتاز لشركات الأموال : فالأموال التي يأتي بها الشركاء كحصص فيها تهم أكثر من أشخاص الشركاء بعكس الأمر في شركات الأشخاص. هذا ما يجعل شركات الأسهم إطارا جيدا لممارسة نشاطات اقتصادية هامة كنشاط البنوك مثلا؛ فهي تتناسب مع الأنشطة الاقتصادية الضخمة ذات المردود الكبير لهذا نجد الاعتبار المالي هو خاصيتها الأساسية بينما الاعتبار الشخصي فلا أهمية له.

إن تمكين المشرع شركات الأسهم من التأسيس عن طريق اللجوء العلني للادخار، أي استقطاب أموال المدخرين عن طريق الأسهم التي يحق لها إصدارها، وبالتالي جمع الشركاء فيها بالمئات وحتى بالآلاف، جعلت المشرع يتناولها بحذر شديد حفاظا على ثقة هؤلاء، فالنظام القانوني لهذه الشركة جعلها مؤسسة حقيقية تاركا للإرادة التعاقدية حيزا ضيقا جدا ؛ فالقانون ينظم بدقة كيفية إنشائها وحياتها، كما قدم للمساهمين ضمانات وسلطات في إطار الجمعيات العامة من أجل حمايتهم، وقد نظمت أيضا سلطات ومسؤوليات مسيري هذه الشركات.

وتعرف شركة المساهمة على أنها الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصصهم.

أولا: إنشاء شركة المساهمة

إن إنشاء شركة المساهمة يخضع إلى تأطير قانوني دقيق حماية للشركاء، وللثقة في هذه الشركة؛ يكون إنشاء شركة المساهمة بوجود أركانها في إطار قانوني، كما أن عملية تأسيسها تتم في إطارين مختلفين.

1- أركان شركة المساهمة: تخضع أركان شركة المساهمة إلى الأركان العامة للعقود بصفتها عقدا، كما تخضع إلى الأركان الخاصة لعقد الشركة؛ وتركز في هذا الإطار على ركني الشركاء ورأس المال.

أ- الشركاء: يجب أن لا يقل عدد الشركاء عن سبعة (07)، وفي حالة نزول عدد الشركاء عن هذا الحد، فإنه يجوز للمحكمة أن تتخذ قرار حل الشركة بناء على طلب كل معنيإذا كان عدد المساهمين قد خفض إلى أقل من الحد الأدنى القانوني منذ أكثر من عام، ويجوز لها أن تمنح الشركة أجلا أقصاه ستة أشهر لتسوية الوضع.

لا يضع القانون حدا أقصى لعدد الشركاء : هذا ما يجعل شركة المساهمة قادرة على استقطاب الأموال والادخار بجلب شركاء جدد أثناء حياتها، بشكل يضخم من رأسمالها؛ هذا أيضا ما يجعلها الشركة الأنسب لتحمل المشاريع الكبرى.

نظرا لعدم مسؤولية الشركاء في هذه الشركة بما يفوق حصصهم في رأس المال فإن الاشتراك فيها لا يفرض اكتساب صفة التاجر.

ب- رأسمال الشركة: يجب أن يكون رأسمال شركة المساهمة بمقدار 5 ملايين دينار جزائري على الأقل، إذا ما لجأت الشركة علنية للادخار، ومليون دينار على الأقل في الحالة المخالفة ". إن هذا الحد الأدنى لرأس المال هو المفروض في القانون التجاري لشركة الأسهم بوجه عام وقد تفرض قوانين خاصة أن يكون الحد الأدنى مختلف بالنسبة لشركات الأسهم التي تنشط في مجالات خاصة بالنسبة للبنوك مثلا فالحد الأدنى هو 20 مليون دينار إن الحصص في رأسمال شركة مساهمة تكون إما نقدية أو عينية. أما الحصص المتمثلة في عمل أو خدمات فلا يمكن أن تقدم في هذه الشركة، ولا تمنح بالتالي صفة الشريك إن أرادت الشركة الاستفادة من عمل أو تجربة شخص معين، وجب عليها الارتباط به في إطار آخر غير إطار اشتراكه في رأسمالها، كان يكون ذلك في إطار عقد عمل أو عقد مقاولة؛ وقد جاء في المادة 596 ق.ت أنه :

يجب الاكتتاب بكامل رأس المال، وتسديد 25% من قيمة الأسهم النقدية عند الاكتتاب، مع إمكانية استكمال الباقي خلال خمس سنوات بقرار من مجلس الإدارة أو المديرين. لا تُخالف هذه القاعدة إلا بنص قانوني صريح. أما الأسهم العينية، فيجب دفع قيمتها بالكامل عند إصدارها.

الاكتتاب في رأس المال هو إعلان شخصي بالمساهمة في الشركة عبر عدد معين من الأسهم. ويُسمح بتقسيط دفع الأسهم النقدية لتخفيف العبء المالي، خاصة إذا كان رأس المال مرتفعًا. بالنسبة للأسهم العينية، تُلزم القوانين بتعيين مندوب أو أكثر لتقييمها بقرار قضائي، مع تقديم تقرير مسؤول عن القيمة الحقيقية، حمايةً لحقوق الشركاء والمتعاملين.

رأس المال في شركة المساهمة يُقسم إلى أسهم تُحدد قيمتها بحرية وفق عقد التأسيس.

2- طرق تأسيس شركة المساهمة: إن تأسيس شركة الأسهم يتم بحسب إحدى حالتين :

أ- حالة التأسيس مع اللجوء العلني للادخار: إن اللجوء العلني للادخار هو اللجوء عن طريق الإشهار عادة إلى الجمهور من أجل دعوته إلى الاشتراك في شركة المساهمة عن طريق شراء أسهم : ويستعين المؤسسون بالبنوك كوسطاء لهذا الغرض لإتمام العملية.

إن هذا المعنى للجوء إلى الادخار العام هو الذي جعل المشرع يحيطه بإجراءات دقيقة تمكنه من حماية الجمهور والشركاء الصغار في إطار الشركة خوفا من وقوعهم في عمليات نصب قد تعصف بثقة المدخرين بشكل قد يؤدي إلى أزمات على عدة أصعدة.

ب- حالة التأسيس دون اللجوء العلني للادخار: في هذه الحالة، فالشركاء المؤسسون يملكون ما يفرضه القانون كحد أدنى لراس المال ويكتفون به : فيفضلون عدم إشراك الجمهور عند تأسيس شركتهم تبسيطا لإجراءات تأسيسها.

ثانيا: أجهزة شركة المساهمة

1- الجمعية العامة: إن الجمعية العامة هي جهاز شركة المساهمة الذي يمارس فيه الشركاء وأصحاب الأسهم صلاحياتهم، إن منطق العمل في إطارها هو منطق ارتباط الملكية بالسلطة، فالشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال هم أصحاب القرار فيها (مبدئيا)، لأنهم أكبر الخاسرين في حالة اتخاذ قرارات سيئة.

ان صفة الشريك تمنح حق الحضور في الجمعية العامة مهما كان نوعها، وفي القانون الجزائري، هناك ثلاثة أنواع من الجمعيات العامة.

أ- الجمعية العامة التأسيسية: يفرض القانون انعقادها عند تأسيس شركة المساهمة إذا ما لجأت علنا إلى الادخار هذه الجمعية الأولى في حياة الشركة تجتمع من أجل معاينة اكتتاب رأس المال، كما تبدي رأيها في المصادقة على القانون الأساسي، وتعيين القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة، وتعيين واحد أو أكثر من مندوبي الحسابات.

ب- الجمعية العامة العادية: تتخذ الجمعية العامة العادية كل قرارات حياة الشركة، ما عدا البعض منها الذي يبقى من صلاحيات الجمعية العامة غير العادية والمحددة قانونا.

لا يصح تداول الجمعية العامة العادية إلا إذا حاز الحاضرون أو ممثلوهم ربع الأسهم التي لها الحق في التصويت و تبت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأصوات المعبر عنها فإن لم يكتمل هذا النصاب، يجب الدعوة إلى اجتماع ثان لا يشترط فيه هذه المرة أي نصاب.

ج- الجمعية العامة غير العادية: تختص هذه الجمعية وحدها بصلاحيات تعديل القانون الأساسي في كل أحكامه. ولا يصح تداولها إلا إذا كان عدد المساهمين والحاضرين وممثليهم يملكون على الأقل نصف الأسهم في الدعوة الأولى، وعلى ربع الأسهم ذات الحق في التصويت في الدعوة الثانية. إن لم يجتمع هذا النصاب في الدعوة الثانية، وجب تأجيل اجتماع الجمعية إلى شهرين على الأكثر، ولكن يبقى نصاب الربع مطلوبا، تبت الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأصوات المعبر عنها.

مهما كان نوع الجمعية العامة، فلأي شريك فيها الحق في الاطلاع على كل الوثائق الضرورية لحضور الاجتماع من أجل معرفة تفاصيل حياة الشركة، وفعالية التصويت هذا الحق مكفول في شركة المساهمة إلى درجة تجريم الاخلال به.

2- إدارة شركة المساهمة: يعرف القانون الجزائري طريقتين لإدارة شركة المساهمة:

الطريقة الأولى: هي الإدارة بجهاز واحد: هو مجلس الإدارة: طريقة كلاسيكية.

الطريقة الثانية: مصدرها القانون الألماني وقد أخذ بها المشرع الجزائري منذ 1993. الإدارة فيها بجهازين: مجلس المديرين ومجلس المراقبة.

إن الاختيار بين الطريقتين يكون للشركاء في إطار الجمعية العامة التأسيسية أو حتى خلال حياة الشركة في إطار جمعية عامة غير عادية نظرا لكون التغيير يمس القانون الأساسي للشركة.

أ- إدارة شركة المساهمة عن طريق مجلس الإدارة: مجلس الإدارة هو جهاز يتشكل من عدة أشخاص، يتولى اتخاذ قرارات الإدارة المهمة في حياة الشركة، بينما لا يمكن أن يتولى الإدارة والتسيير اليومي للشركة يجب إذن أن يعين شخص لأداء هذا الدور.

يتكون مجلس إدارة شركة المساهمة من ثلاثة إلى أثني عشر (12) عضوا ينتخبون من الجمعية العامة ، ويعزلون من طرفها في أي وقت، ويشترط فيهم أن يكونوا حائزين لـ 20% على الأقل من رأسمال الشركة، ويقوم مجلس الإدارة بكل السلطات للتصرف في كل الظروف باسم الشركة، فيمارس صلاحيات في نطاق موضوع الشركة مع احترام حدوده الموضوعة بالقانون وبالقانون الأساسي. إلا أن الشركة تكون ملزمة في علاقاتها مع الغير حسن النية بأعمال مجلس الإدارة.

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا له، ويتولى رئيس مجلس الإدارة، تحت مسؤوليته الإدارة العامة للشركة ويمثلها في علاقاتها مع الغير.

ب- إدارة شركة المساهمة عن طريق مجلس مديرين ومجلس مراقبة: تمارس الإدارة وفق هذه الطريقة من طرف مجلس مديرين تحت رقابة مجلس المراقبة، أهم إيجابياتها هو التفرقة بين الإدارة، ومراقبة هذه الإدارة.

* **مجلس المديرين:** يتكون مجلس المديرين من 3 إلى 5 أعضاء يعينهم مجلس المراقبة، كما يختار رئيسا من بينهم، ويمثل رئيس مجلس المديرين الشركة في تعاملاتها مع الغير.

تتمثل وظيفة مجلس المديرين في القيام بأعمال الإدارة للشركة والتصرف باسمها، وتلتزم الشركة بأعمال مجلس المديرين في علاقاتها مع الغير، حتى تلك غير التابعة لموضوع الشركة.

* **مجلس المراقبة:** يتكون مجلس المراقبة من 7 إلى 12 عضوا يتم انتخابهم من طرف الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية، هؤلاء لا يمكن أن يكونوا أعضاء أيضا في مجلس المديرين، وذلك من باب الفصل بين الإدارة والمراقبة في إطار هذه الطريقة للإدارة.

تتمثل وظيفة مجلس المراقبة في القيام بمهمة الرقابة الدائمة للشركة، ولمجلس المديرين بشكل خاص، وعلى هذا الأساس، فهو الجهاز المؤهل لتقديم الترخيص الصريح بالقيام بأعمال التصرف كالتنازل عن العقارات والكفالات والضمانات بوجه عام التي تتم من طرف الشركة، كما أن القانون الأساسي يمكن أن ينص على أن إبرام العقود الأخرى يخضع أيضا لترخيص من طرفه، من أجل ذلك، له الاطلاع على كامل وثائق الشركة، كما أن مجلس المديرين يطلعه كل ثلاثة أشهر بتقرير على سير أعماله.

ثالثا: انقضاء شركة المساهمة

إن أسباب انقضاء شركة المساهمة تختلف بين أسباب عامة مشتركة مع كل الشركات وأسباب خاصة بها هي:

- نزول عدد الشركاء فيها عن 7 منذ أكثر من سنة: في هذه الحالة يجوز لكل من يهمه الأمر طلب حل الشركة من القضاء، ويكون للأخير منح أجل للشركة أقصاه ستة أشهر من أجل تسوية وضعيتها.
- إذا انخفض الأصل الصافي للشركة إلى أقل من ربع رأسمالها، يجب على مجلس الإدارة أو المديرين دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة. إذا قررت الجمعية عدم الحل، يجب عليها تخفيض رأس المال بمقدار الخسائر، بحيث يصبح الرأسمال الجديد مساوياً على الأقل للحد الأدنى القانوني، وينبغي نشر القرار بالطريقة المحددة.

مثال: شركة المدى للطاقة المتجددة

شركة "المدى للطاقة المتجددة" هي شركة مساهمة تأسست بهدف تنفيذ مشاريع كبيرة في مجال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية في الجزائر. تهدف الشركة إلى تطوير محطات طاقة متجددة لتلبية احتياجات الطاقة في المنطقة. تم تأسيس الشركة مع اللجوء إلى الادخار العلني، حيث تم دعوة الأفراد والمستثمرين لشراء أسهم الشركة والمساهمة في مشروعها.

الأركان العملية لشركة المساهمة:

1. الشركاء: تم تأسيس الشركة من قبل مجموعة من 7 شركاء مؤسسين (أفراد وشركات استثمارية) الذين قرروا المساهمة في المشروع. إذا قل عدد الشركاء عن 7 لمدة ستة أشهر، فإن المحكمة يمكن أن تأمر بحل الشركة.

2. رأس المال: تم تحديد رأس المال للشركة بـ 5 ملايين دينار جزائري نتيجة لإصدار أسهم للجمهور عبر الاكتتاب العام. تم تقسيم رأس المال إلى حصص نقدية وعينية، حيث قدم بعض الشركاء معدات خاصة بالطاقة المتجددة كحصة عينية.

طرق تأسيس الشركة:

1. التأسيس مع اللجوء العلني للادخار: أعلنت الشركة عن طرح أسهمها في السوق للجمهور، مع توجيه الدعوة للمستثمرين الأفراد لشراء الأسهم. هذا القرار سمح بزيادة رأس المال بشكل كبير وأتاح للمساهمين العاديين فرصة الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.

2. التأسيس دون اللجوء العلني للادخار: في حال كان الأمر يتطلب تأسيس الشركة بين مجموعة محدودة من الشركاء دون الانخراط في إدخال أسهم للمستثمرين العاديين، كان يمكن أن يتم ذلك من خلال شراكة بين الشركاء المؤسسين فقط. لكن، تم اختيار الأسلوب الأول لجذب الأموال اللازمة للمشاريع الكبيرة.

أجهزة شركة المساهمة:

1. الجمعية العامة:

- **الجمعية العامة التأسيسية:** عقدت في بداية حياة الشركة لمراجعة عملية الاكتتاب وتعيين أعضاء الإدارة مثل المدير التنفيذي والمدير المالي.
- **الجمعية العامة العادية:** تُعقد بشكل دوري لمناقشة الأداء المالي للشركة، اتخاذ قرارات بشأن مشاريع جديدة، والتصويت على خطط التوسع.
- **الجمعية العامة غير العادية:** قد تعقد عندما يكون هناك حاجة لتعديل القانون الأساسي للشركة، مثل تغييرات في هيكل رأس المال أو في استراتيجية الشركة.

2. إدارة شركة المساهمة:

- **إدارة عبر مجلس الإدارة:** يتكون مجلس إدارة شركة "المدى للطاقة المتجددة" من 5 أعضاء تم تعيينهم من قبل الجمعية العامة. يتولى هذا المجلس الإشراف على أداء الشركة واتخاذ القرارات الرئيسية في مجالات الاستثمار والتوسع.
- **إدارة عبر مجلس المديرين ومجلس المراقبة:** تم تحديد دور مجلس المديرين في إدارة العمليات اليومية والقرارات التنفيذية، بينما يتولى مجلس المراقبة مهمة مراقبة أداء الشركة والتأكد من التزام الإدارة بالقوانين واللوائح.

انقضاء شركة المساهمة: تُحل شركة "المدى للطاقة المتجددة" إذا انخفض عدد الشركاء إلى أقل من 7 لعدة سنوات أو إذا انخفض رأس المال إلى أقل من ربع رأس المال الأصلي (أقل من 1.25 مليون دينار جزائري). في حال حدوث ذلك، تعقد الجمعية العامة اجتماعًا لاتخاذ قرار بتصفية الشركة أو إعادة هيكلة رأس المال لضمان استمرارها.